

## سنتان من عمر العهد... ماذا عن السياسة الداخلية؟ ميراي الهاشم: الأبرز قانون الإنتخاب وفق ميثاقية الطائف

كثيرة هي العناوين التي يعمل العهد على انجازها، لاسيما ما يتصل منها بالسياسة الداخلية، مستندا الى مد شعبي آمن به، وهو ضنين بأن يكون على قدر الامال المتعلقة عليه، خصوصا في الاصلاح ومحاربة الفساد، وصولا الى بناء دولة المؤسسات والقانون

ابرز ما تحقق على صعيد السياسة الداخلية خلال سنتين من عمر عهد الرئيس العماد ميشال عون، انجاز قانون انتخاب منبثق من ميثاقية دستور الطائف، واجراء الانتخابات النيابية وفقه، مع اجندة العهد للسنة المقبلة التي حددها رئيس الجمهورية مباشرة وهي الاقتصاد.

هذه المواضيع كانت محور لقاء "الامن العام" مع المستشارة الرئيسية لرئيس الجمهورية السيدة ميراي عون الهاشم التي لا تهمل تفصيلا ولو صغيرا، ايمانا منها بالترابط بين كل الملفات، مع تركيز ابر على الملف الاقتصادي الضاغط الذي يشكل عبئا متزايدا يثقل كاهل اللبنانيين.

ولانها "عقل الرئيس"، لا تهدأ، والصورة شديدة الوضوح امامها. المهم ان تعمل المؤسسات الدستورية بركنيها التنفيذي الملزم تنفيذ كل القوانين والقرارات، والتشريعي المؤتمن على التشريع والمراقبة والمحاسبة بالزخم المطلوب، وعمل المجلس النيابي الجديد يبشر بالخير في انتظار ان تكون الحكومة الجديدة على قدر التحديات، وتذهب الى معالجة الملفات التي طال انتظارها. وهي متفائلة بالقادم من الايام.

■ سنتان من عمر العهد. ما هو الانجاز السياسي الابرز على الصعيد الداخلي؟  
□ ليس هناك اهم من انجاز قانون الانتخاب بالمعنى السياسي العميق.

■ هل اجراء الانتخابات وفق القانون النسبي شكل تحولا على الصعيد السياسي الداخلي؟  
□ من دون شك احدث تحولا. لكن مفاعيله تحتاج الى وقت لكي تظهر. والمجلس النيابي كما نتابع ونسمع اشبه بخلية نحل. اللجان

يشكلون من نموذج. بين شخص من طائفتي يمارس بثوية ويؤذيني، وآخر من طائفة اخرى يمارس خارج الطائفية من الطبيعي ان اذهب الى من يعاملني وفق انسانيته. هذه الممارسة تلغي الطائفية من النفوس ولا يعود من قيمة لوجودها في النصوص. بالتالي معالجة المشكلة الطائفية مرتبطة باداء المسؤولين لاسيما الوزراء والمدراء في الادارات والمؤسسات العامة.

■ من اهداف العهد اقرار اللامركزية الادارية. اين اصبح هذا المشروع؟  
□ لا يزال مشروع قانون يدرس في المجلس النيابي.

■ هل سنشهد تطبيقه في السنة الثالثة من العهد؟  
□ يجب ان يتم ذلك. اللامركزية الادارية تحتاج الى دراسة وتعمق، خصوصا مع انتخاب مجلس نيابي يمتلك شرعيته وقانونيته الكاملتين.

■ جرى وضع خطة اقتصادية شاملة هل سنشهد تنفيذها؟

□ هي رؤية اقتصادية متكاملة وليست شاملة، لان احدا لا يستطيع ادعاء الشمولية. اردنا في خلال ستة اشهر وضع رؤية متكاملة، هدفها خلق فرص عمل. لذلك تركز على القطاعات التي تؤمن اكبر نسبة من فرص العمل، وحصل درس وتشخيص معمق لعشرين قطاعا، وتم اختيار ستة قطاعات الاكثر قدرة على تأمين اسرع نمو واكثر فرص عمل خلال السنوات السبع المقبلة، اي الى العام 2025، وخرجت الرؤية الاقتصادية بمئة وستين مبادرة من اجل ان تحفز على خلق فرص عمل في كل قطاع. وهذا لا يمنع في مرحلة لاحقة من استكمال هذه الرؤية الاقتصادية في القطاعات الاخرى.

■ ماذا عن تأمين الكهرباء، الحفاظ على المياه، استثمار الثروة البترولية البحرية، الاسراع في

مستشارة رئيس الجمهورية السيدة ميراي عون الهاشم.

توفير الاتصالات السريعة باسعار رخيصة، خطة النقل وشبكة الطرقات، وصولا الى تأمين الاعتمادات اللازمة لانهاء ملف المهجرين؟

□ لست الجهة المخولة تحديد ما آلت اليه الامور في هذه الملفات. لكن لدى العهد ارادة صلبة في ايجاد الحلول لكل هذه القطاعات، والتي تحوّل بعضها الى ازمة وطنية، كما ازمة النازحين وبقية الازمات. الجميع معنيون بايجاد الحلول لهذه المشكلات لاسيما الكهرباء التي تسببت في ثلث الدين العام. الانتقاد سهل، لكن لا بد من جرأة في ان

يشهد الانسان للحقيقة. التيار الوطني الحر عندما دخل الى الحكومات وتسلم وزارات هو الوحيد الذي وضع استراتيجيات وطرحها على مجلس الوزراء، وخضعت للاخذ والرد، وصدرت قرارات في شأنها. حين انتقلنا الى مرحلة التطبيق، وهذه المرحلة شهدت ازمات وعراقيل، لا تطمئن المواطن الى ان المشاريع الكهربائية والمائية ستبصر النور عبر التنفيذ، والاستراتيجيات الموضوعة على صعيد الطاقة والمياه والكهرباء والاتصالات كل الخبراء والاستشاريين يوافقون على انها الانسب من ناحية تأمين الخدمة الانسب للبنانيين. لكن وباللاسف لم نستطع بعد الانتقال الى مرحلة التطبيق. التحدي الكبير امام الجميع هو القدرة على التنفيذ والتعالي عن الحسابات



الانتخاب الذي يعتبر القاعدة لاي نظام. اي جمهورية في العالم اذا كان قانون الانتخاب فيها غير عادل وغير متكافئ ويؤدي الى نظام غير سوي، اي حالة الفوضى التي كنا نعيش في ظلها. اول بند اصلاحي في الطائف هو قانون انتخاب نسبي على اساس المحافظة بعد اعادة النظر في التقسيمات الادارية، بما معناه قانون انتخاب نسبي على دوائر متوسطة. الان بدأنا تطبيق الطائف ميثاقيته، وعلى المجلس النيابي ان يلعب دوره التشريعي. الالم لعب دوره الرقابي كونه الوحيد القادر على تحفيز الحكومة والوزراء لتطبيق القوانين لان المساءلة في انتظارهم من النواب.

■ هل من خطط في اطار مشروع بناء الدولة للاصلاح في السياسة والمؤسسات والقضاء والاعلام والتربية؟

□ هناك المبادئ التي ارساها رئيس الجمهورية، كونه منبثقا من حزب سياسي. لكن هذه المواضيع بتفاصيلها تناقش في التكتل الذي لديه موقف من كل عنوان من العناوين. الالم هو الاصلاح السياسي. لكن في يومنا الحاضر وفي ظل الوضع الاقتصادي، هناك صعوبة في ان نركز في مخاطبة الجمهور على مواضيع سياسية اكثر منها اتمائية. لذلك سنعمل بالتوازي على العناوين الاساسية الملحة، ونحن في جهد دؤوب على هذا الصعيد.

■ ماذا عن الاجندة السياسية على المستوى الداخلي للسنة الثالثة من العهد؟

□ توجهت بالسؤال ذاته الى رئيس الجمهورية، وكان جوابه الاقتصاد ثم الاقتصاد ثم الاقتصاد ثم الاقتصاد. الاولوية للسنوات الاربع المقبلة هي الاقتصاد، لان اعادة بنائه تحتاج الى جهد كبير، خصوصا الانتقال من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المنتج الذي يؤمن الاستقلال عن وضع سياسة اقتصادية مالية ونقدية. ثمة فرق بين سياسة تثبيت سعر صرف الليرة التي يطبقها مصرف لبنان بناء على توجهات الحكومة، وبين السياسة الاقتصادية التي تجعل من الاقتصاد الوطني اقتصادا منتجا ولا يعود تحت رحمة احد.

” معالجة المشكلة الطائفية  
مرتبطة باداء المسؤولين  
اولوية رئيس الجمهورية  
للسنوات الاربع المقبلة  
هي الاقتصاد “

الضيقة من اجل المصلحة العامة. هل نستطيع بناء الثقة على الصعيد الوطني؟ هذا هو التحدي الاساس. رئيس الجمهورية بشخصيته الاقدر على لعب هذا الدور الذي باشره منذ اعتلائه سدة الرئاسة.

■ ماذا عن ملف الفساد والسبيل الى وضع حد لهذه الآفة؟

□ الفوضى التي عاشها لبنان اوصلتنا الى الهدر والفساد. حتى العام 2005 كان هناك جيش غير لبناني على الاراضي اللبنانية، وكان كل شيء يحصل يعلق على السوري. بعد خروج الجيش السوري من لبنان بدأت تظهر الامور بشكل واضح، علما ان المسألة ليست مرتبطة بالسوري فقط. تأخرنا في اقرار قانون